الاول واضح عليه بان النفوس البشريه داخله تحت حد واحد على معنى ان جنسها
واحد ايصلها وهذا معنى وحدتها بالنوع فان الامور المختلفه بسع ان تجمعها
واحد فيقال فيه بطل لان الحد انما يكون بالنسبه الى المعنى الكلى لذى يكون
الحد بالنسبه اليه كما تحقق ان يكون نوعا تحملا ان يكون جنسا لقائل ان يقول
ان الحد الواحد منطبق على تمام حقيقه النفوس وهذا كاف في معرفه حاد هذا النوع
واما القائلون باحدا بها بالماهيه فقد احتجوا بانها تختلفه بالعوارض مواليه كما
والبلاده والخل والسخاوه والجبن والشجاعه والعفه والفجور وليس ذلك لاحداث
سبب المزاج كان الانسان قد يكون حارا المزاج وفي غايه البلاده وقد يكون باردا المزاج
وفي غايه الذكاء وقد يكون بالعكس وايضا قد يتبدل المزاج وهذه العوارض تبقى
على حالها وايضا قد يتبدل هذه العوارض وتبقى المزاج على حاله ولا من الاسباب الخارجه
لانها قد يكون بحث بعضي حلقا والحامل بعضه فعلم ان هذه الامور ليس لواحد من
النفوس واحداث اللوازم والى على احداث الملزومات قوله واحداث العوارض
لا يقتضي احداثها اشاره الى رد هذا الدليل بقوله والرد ان احداث هذه
العوارض لا يقتضي احداث النفوس بالماهيه لان الملزومات وان احدثت بسبب
احداث اللوازم لكن الملزومات ليست هي النفوس فقط بل النفس والعوارض
المختلفه وتجموع النفس مع العوارض اذا كان مختلفا لا يقتضي ان يكون كل واحد منهما
حتى يلزم منه ان تكون النفوس مختلفه فانه يجوز ان تكون احداث المجموع
بحسب احداث الجزء الاخر هي العوارض قال وفي حاد ثه وهو طاهر على قولنا
وعلى قول الخصم لو كانت ازليه لزم اجتماع الضدين او بطلان ما ثبت انه
بسع الاول ذهب ارسطو واتباعه الى ان النفس حادثه وهو موافق لما ذهب
اليه الملبون وذهب افلاطون وجمع قبله الى انها قديمه واحتار المصنف
الاول وهذا قال وهو طاهر على قولنا اي حدوث النفس طاهر على قول المليين
لان العالم حادث عندهم والنفس من جمله العالم واما على قول الخصم اي رطل
واتباعه فلان النفس لو كانت ازليه لزم اجتماع الامور المتنافيه وهي اجتماع
الضدين او بطلان ما ثبت انه ثبوت ما بسع التالي طاهر لما لمساد تبان الملازمه
انا النفس لو كانت ازليه لكانت اما واحده او كثيره فان كانت واحده
بعنيا التعلق بالابدان ان تعلقت واحده لزم ان يكون نفس زيد هي بعينها
نفس عمرو ونفس من يتصف بالجبن والبخل بعينه نفس من تتصف بالاسخاء الجبن
فيلزم اجتماع الضدين وهو الامر الاول وان تكثرت فقد انقسمت والحال انها
قبل التعلق كانت واحده ولم يكن الكم حاصله فحسن من هذا بطلان النفس
وحدوث النفسين الاخيرتين فيلزم بطلان ما ثبت في النفس الاولى وهو المراد

الثاني

الثاني وان كانت كثيره لا تكون متحده بالنوع لانها لو كانت متحده بالنوع بسع
بالامور المختلفه كما تراد وبسع تعلقها بالامور المختلفه بما وفي نفسها وبيه ان ذواتها
في نفسها لو بيه وتركيب في البعض لكن لا بسع تعلقها بالامور المختلفه
ولكون متحده بالنوع فيلزم ويبت ما بسع اي ثبوت احدا فيها بالماهيه الذي
بسع وهذا هو الامر الثالث وقوله في مع البدن على التساوي اي قوله اي البدن
النفس مع البدن على التساوي اي لا يكون البدن واحد النفس واحده ولا تعلق
نفس واحده الابدن واحد وهذا حكم من ري فان كل احد يحد ذاته مساويا
لا شيء فلو كان البدن نفسا لكانت بكل الذاتين وهو محال ولو كانت نفس واحده
تعلق بها فوق بدن واحد لزم ان يكون معلوم احدهما معلوم الاخر ولزم ايضا
ان يتصف كل منهما بما يتصف به الاخر وبطلان ذلك معلوم بالضروره قال
ولا يقال نفاه اقول اي لا يقتضي النفس لما طفه لنفي البدن لانها تجرده في ذاتها
لانها غير منطبعه في جسم سقوم به بل انما في ذاته اله بالجسم واستحاله الجسم
ان يكون اله لنفاذ حافظ للعلائه معها بالون لا يضر هو هنا بقاءها بل هو باق
بما هو مستفيد الوجود منه ولانها غير قابله للفنا لانها لو كانت قابله للفنا كانت
قبل الفنا بالقوه بالفعل وفاسده بالقوه ولا شك ان فعل البقا غير قوه الفساد
لانه لا يكون كل باق يكون الفساد وكل ما يكون الفساد بالقوه لا يجوز ان يكون محل قوه
الفساد هو محل البقا بالفعل بعينه لان محل قوه الفساد هو القابل للفساد فقبل لا يكون
هو بعينه موصوفا بالفساد فيكون محل البقا بالفعل غير محل الفساد بالقوه فاذن
فيها امران مختلفان فيلزم تركيبها من امرين احدهما محل الفساد بالقوه والاخر
الباقي بالفعل وكل ما لا يتبين جوهرين وجوده يكون الجسم جوهرا فيلزم تركيبها من الجسم
والصوره فلا تكون النفس مجرده هذا خلف واعترض على هذا بان قوه الفساد
في امكان العدم وامكان العدم غير ثبوتي فلا تستند في محلا وايضا النفس حادثه
فيكون مسبوقه بامكان الوجود والامكان السابق بلا شك وجب كونها مادته
فكذلك امكان الفساد وايضا لم لا يجوز ان يكون مركبه من هيولى وصوره مختلفتين
هيولى الاجسام وصورها ولا يلزم ان يكون جسما والجواب عن الاول
ان هذا الامكان هو الامكان الاستعدادي وهو عرض وجودي
يستند في علة ثانيا والجواب عن الثاني ان كل واحد من الامكان السابق
وامكان الفساد لا يقتضي ان تكون النفس مادته لكل البدن مع هذه خصوصه
موجوده قبل حدوث النفس بل يكون محلا لامكان النفس الماطقه اي لامكان
الاستعداد الذي حدوثها من حيث هي متبدئه فيه لتصير كاملة فحدوث
النفس من مبدا بها بحسب هذا الاعتبار اذا زالت هذه الهيه المخصوصه

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)